لقد اوضح وزير المالية هوروفيتس انه فضّل اختيار طريقة الغاء الدعم الحكومي بصورة تدريجية، من اجل امتصاص فائض السيولة من الجمهور، بهدف موازنة المصاريف والمداخيل في الميزانية العامة؛ لأن الزيادة في المصاريف هي مصدر التضخم المالي. واضاف انه كان بامكانه تحقيق هذا الهدف، أي خفض معدلات التضخم، على حساب ميزان المدفوعات، أو بواسطة فرض ضرائب جديدة، إلّا ان «تبذير الدولارات وزيادة عجز الميزان التجاري وارتباط اسرائيل [بالمساعدات الخارجية] سيؤدي بها خلال وقت قصير، لا يتجاوز الثلاث سنوات، إلى وضع تفتقر فيه للعملة الصعبة من اجل شراء الوقود والمواد الخام للصناعة»[١٦]. الا ان اهتمام هوروفيتس بتحسين ميزان المدفوعات الاسرائيلي وخفض العجز فيه، ثم تفاخره، فيما بعد، بتحقيق انجازات ضخمة، على هذا الصعيد، لم يكن واقعياً، كما سبق وأشرنا. أما بالنسبة لامتصاص السيولة بواسطة فرض ضرائب جديدة، وهي الطريقة التي شاعت كثيراً في عهد الحكومات السابقة، فان حكومة ليكود قد تجنبتها تقريباً. فباستثناء رفع نسبة ضريبة القيمة الاضافية ضمن السياسة الجديدة التي اقرت في بداية عهد ليكود، لم تفرض ضرائب اخرى هامة؛ والسبب الاساسي، كما يبدو، يعود إلى تجنب المواجهة مع الهستدروت بخصوص زيادة اجور العمال. فتجميد اتفاقات الاجور، في القطاع العام، بالاتفاق مع الهستدروت، حتى سنة ١٩٨١، كان الاساس في سياسة هوروفيتس الذي راعى، خلال فترة عمله كوزير للمالية، عدم خرق هذه الاتفاقات وخلق ذريعة لتوتير علاقات العمل، وربما بشكل لم تُعهده اسرائيل من قبل، على خلفية التناقض القائم بين سياستي الحكومة والهستدروت. ومن هنا يمكن فهم اصراره على عدم تلبية مطالب المعلمين حول زيادة اجورهم، خلال الازمة الحكومية الاخيرة،ومن ثم تفضيله الاستقالة، خوفاً من ان يكون ذلك بداية لمطالب اخرى من جانب مختلف الفئات العمالية؛ الامر الذي سيزيد حتماً الوضع الاقتصادي سوءاً، لأنه سيؤدي إلى زيادة نفقات الحكومة.

ان اخفاق هوروفيتس في كبح جماح نفقات الحكومة، هو من الاسباب الرئيسية التي ادت إلى فشل سياسته. فرغم صراعه ضد الوزراء الذين كانوا يطالبون دائماً بتوسيع الميزانيات المخصصة لوزاراتهم، فان هوروفيتس لم ينجح في اجراء تخفيض حقيقي فيها، الامر الذي كان يعني مزيداً من النفقات العامة يتجاوز المداخيل، أي عجزاً متزايداً في الميزانية يؤدي إلى مزيد من اصدار الاوراق النقدية لتغطية هذه النفقات، وبالتالي تنشيط مجرى التضخم. وكان الاقتطاع من الميزانية العامة، وبالتالي خفض نفقات مختلف الوزارات، يتطلب اتفاقاً بين الوزراء بشأن خطة عمل اقتصادية واجتماعية موحدة، الامر الذي لم يتوافر منذ اصبح هوروفيتس وزيراً للمالية. فسياسة «ليس لدي اموال» لم تترجم إلى خطة عمل متفق عليها داخل الحكومة، وبالتالي لم يتمكن هوروفيتس من تطبيقها. كما ان اسلوب بحث السياسة الاقتصادية ضمن لجنة وزارية خاصة، قبل طرحها أمام الحكومة، لم يؤد إلى بلورة مواقف موحدة بشأن السياسة التي ستتبع. وقد ادى هذا الامر إلى شلّ قدرة وزير المالية على التحكم بالوضع الاقتصادي، من خلال بنود الميزانية، مما اضطره إلى تقديم ميزانية اضافية للسنة المالية الجارية، ادت إلى رفع